الصيغ العربية لكي ان هذا الفرق لا يحول دون التفاهم وفهم لغة الزمن من ايسر وجه ومن المقدر ارجاع لهجات بلاد قازان وسيبريا الوسطى الى هذا الاسلوب . ومهما تم في هذا الامر فالانظار متجهة لما يحدث من هذا القبيل في البلاد التركية اتجاهها لليحدث في ستار العالم الاسلامي ما فيه لأبيد روح الوطنية واللغة الوطنية

المالية العثمانية

لا ريب ان يشغل بال العثمانيين من الدوليين مثل اصلاح ميزانية الدولة وبينا النفوس متطلعة الى ما يجري في مجلس النواب الذي تشأ وردت مجلة العالمين البارزة وفيها مقالة بقلم احد الاخصائيين في هذا العلم قال فيها ان واردات السلطان سليم الاول كانت للسنة ١٥٠٨ ب ٣٠٠٠٠٠٠ دوكا (١) وبلغت سنة ١٥٥٣ ١٥ مليون دوكا وبعد ذلك عاد ارتقاؤها انحطاطاً ولم يبلغ صعفاً مشهوداً الا وقعت فيه الدولة العثمانية من العوامل السياسية والدينية العسكرية . فطرت عليها النقود الورق واحدثت الدولة بالاقتراض واصبحت الممكنة في قبضة ارباب المصارف من اليهود ولا تزال حتى يوم الناس هذا . فليت شعري هل يهمس احرار الامة العثمانية الخالدون لانفسهم ما يشهم من كبوتها؟ فالجواب على ذلك التصدوا الى وجه حسن تحسن عليكم لان هذه لا تستمد الا من الاقتصاد على ان الحالة الزراعية والصناعية والتجارية في السلطنة العثمانية ليست على ما يرام بالنظر الى هذه المملكة الواسعة الربع والاصقاع . فقد اخرجت المملكة العثمانية سنة ١٩٠٥ ١٨ مليون انطار من الحنطة و٢٠ مليون قنطار من الشعير والجاودار (الحنطة السوداء) والقرطمان والذرة . ويستخرج من اليمن قهوة حسنة معروفة بمرتبتها . وتبلغ مساحة الغابات

(١) الدوكا عملة ضربها دوق اودوج في البندقية تكون من الذهب ثم من الفضة وهي من سكة القرن الثالث عشر اما سعرها في هذه الايام فقد كان يختلف باختلاف البلاد فالدوكا الذهبي كان سعره في عهد هذه المجلة في المانيا والنمسا وسويسرا وهولندا وبلجيكا وبولونيا وروسيا ورومانيا والبلقان وبلاد العرب وغيرها من ١٠ فرنكات و٦٩ سنتيماً الى ١٠ و٧٥ سنتيماً وفي انكلترا وهولندا من ٨ فرنكات و٣٠ سنتيماً وفي البندقية ٧ و٨ من وكان في البندقية ايضاً دوكا بسعر ٣ فرنكات وربع

التي خربتها المواشي عشرة ملايين فدان . ويصدر من ولاية بورصة وحدها ازميد نحو الف طن من الحرير (الشرانق) وكثير من الموارد الطبيعية التي لم تعمر الارض وباطنها لم تستثمر الى الآن لعدم وجود الاموال والمهندسين . وتقدر صادرات المملكة وواردتها بنحو ١١٥٠ مليون قرش تكاد تنقسم نصفين وطول سككها الحديدية ٦٦٠٠ كيلومتر .

هذا ما قاله صاحب هذا البحث وقال ان اصلاح المالية العثمانية ليس بالامر المتعذر فانها اذا تحدث الدولة فيها كل خارجية تستطيع ان ترفعها بعد بضع سنين الى احسن الاحوال السياسة والادارية . وهو قول يشبه ما يردده ماليو مالية التي انه مثل بعض الماليين لا يرى على الدولة حرجاً في الاقتراض لسد العجز من ميزانيتها لان الدولة تقترض من جهة وتوفي ديونها من جهة اخرى .

ولما كانت الدولة العثمانية دولة حربية منذ قامت في الوجود الى اليوم والى ما بعد اليوم تحتم عليها ان تنفق على جيشها قسطاً عظيماً من دخلها وبذلك كانت العسكرية اولى ادارة دخلها الاصلاح في الدولة بعد اعلان الحرية وهذا الاصلاح يدعي نفقات طائلة فقد جعل ما يطلب الحربية في ميزانية سنة ١٣٣٦ | ٢٢٨٠٤٥٣ ليرة عثمانية ونحو ٤٠ في المئة من الواردات والدولة تحاول ان تجعل للبحرية نصف قوتها البرية وفيهات ان يتم لها ذلك وقد جعلت المخصص لهذه الغاية زهاء مليون ليرة واخذت تجمع اعانة لانشاء اسطول من رواتب الموظفين على اختلاف درجاتهم وتهرا كف المحسنين من الاهلين فجمع حتى الآن اثنان واربعون مليون قرش اجمت اكثرها على مدمرات وطرادات . وتدفع الدولة زهاء ثمانية ملايين وربع الديون العمومية العثمانية مما يبلغ مع اللوازم للجيش البري والبحري زهاء ثلثي الدخل والباقي يصرف رواتب لرجال الادارة والدرك والمعارف والداخلية

اما اصلاح المالية فموقوف كما يقول العارفون على اصلاح طرق الجباية وتعديل قيم الاملاك وتخمين الاعشار بحيث يتعادل ما يجبى منها من الفلاحين ومن كبار الاغنياء المالكين وان تطابق من خطط الاصلاح ما لا يكلف النفقات الطائلة ويكون مأمون المنفعة مثل اصلاح ري العراق واستثمار الاقرب فالاقرب من مناجمها وانشاء الاهم فالاهم من خطوط الحديدية ومرافئها البحرية . والاصطلاح بجباية رسوم الاغنام وفرض ضريبة التمتع على التجار الوطنيين والاجانب على صورة عادلة واذا قبلت الدول بزيادة الرسوم الجمركية الى ١٥ في المئة بدلاً من ١١ في المئة قبل الزيادة فيها ٣٤ في المئة واذا اضفنا

اليها اصلاح ادارة الجمارك بتكثير رواتب الموظفين والاقتصار في المقتدرين فيهم تزيد الواردات نحو ٣٥ في المئة

وبيت قصيد كل هذا الاقتصاد في النفقات فقد رأينا الحكومة اقتصدت في المظاهر من امور طفيفة واسرفت في امور كبيرة وما ندري على اي قاعدة من قواعد الاقتصاد طبقت قانون التقاعد في موظفيها فمهد ان كان العادل من الموظفين يقبض الف قرش مثلاً اجرت تقاعده واخذت تدفع له الفاً ومئة قرش اي انها زادته في رزقه وبذلك خسرت من وجهين الاول انه دخل في زمرة المتقاعدين اناس كان يرجى ان ينفعوها بمعارفهم وتجاربهم لو داموا على عملهم مع مراقبتهم واستعاضت عنهم باغمار لا يحسنون كيف يسيرون الا قليلا وتكبدت الخزانة من الوجه الثاني زيادة رواتب المتقاعدين

ولو كانت الحكومة ترتئس المال اللازم لما لسد عجز ميزانيتها والقيام بالاصلاحات النافعة من البيوت المالية العامرة باموال رعاياها لهان الامر وقلنا لها لا بأس من اقدامها الآن على تحسين مالريد تحسينه والتوسعة في النفقة ولكنها تنفق بالاستدانة من مصارف اوربا وعليها الآن نحو ١٣٠ مليون ليرة عثمانية دين للمصارف وقد استلفت في العام الثالث لسد عجز الميزانية اربعة ملايين وهي تحتاج هذه السنة لعشرة ملايين ليرة اخرى

ويقول المسيو لوران المستشار المالي ومع انه لا يعرف مقدار الديون العثمانية معرفة صحيحة فالمظنون انه لا يقل عن ٢٩٥٠ مليون فرنك فاذا ضم هذا المبلغ الى القروض التي عقدت منذ سنة ١٨٨٢ اي منذ انشاء ادارة الديون العمومية وهي ١٠٣٩٥٠٠٠٠٠٠ فرنك منها ١٢١٧٥٠٠٠٠٠٠ الديون العمومية ١٥٥٢٠٠٠٠٠٠ مليون سلفة و ٦٥٠٠٠٠٠٠٠ للمصرف الزراعي واخذنا التعديل المتوسط لا نجد الحجر يقل عن اربعة وستين مليون فرنك سنوياً وقد تراكمت عليها هذه الديون لانها سمت في استهلاك الديون المتعاظمة

وكيف يتأتى للدولة ان تكثر وارداتها بضع كما قال للامر المالية ثلاثين مليوناً بعد ثلاث سنين ونحن نراها تنتفع في ميزانية الزراعة والمعادن سوى جزء من مئة جزء وافل من الثمانية جزء في المئة الجمارك والدائمة ومعظم هذا القدر يصرف رواتب لموظفي هاتين الادارتين فاين المال ليتهيأ على اصلاح جزئي المرافئ وفتح المناجم وانشاء الخطوط الحديدية والطرق والمرافئ ولم يزد المخصص للمعارف سوى ٣٥٠ الف ليرة وهو قدر زهيد للسنة لاتساع المملكة واكثرها عاصر على تدريب العناصر العثمانية لا على تعليمها على ما ينفع

الأمة والوطن

ومن العجيب أنه ورد في تقرير في السنة الماضية خمسة وعشرون مليون ليرة من الضرائب المتنوعة وملیون ونصف من الأراضي الموسلة وأربعة ملايين دخل الجمارك وخمسة ملايين صودرت من أموال المقتول عبد الحميد وأموال أعوانه وأكثر مليون من واردات الأراضي السنية ماذا أقول عن الذي عقدناه وهو زهاء أربعة ملايين وأنفق كل هذا في سنة واحدة ولعل هذه السنة لا تكون أقل من غيرها لأن الدولة لا تأمن كل سنة أن يقع عليها أيّ فتنة واحدة أو خارجية كخطر الحرب فيها مما لا طاقة لها في مدافعته.

أم الواردات الخمسة في الولاية (٢٥٩٠٠٠٠) ليرة من الأعشار و(٣٣٨٠٠٠) من الجمارك و (٢٢٠٠٠٠) أجرة بتراج الأراضي و(٣٣٣٠٠٠) بتراج العقارات و (٢٢٠٠٠٠) رسوم الأعياد و (٢٨٨٦٠٠٠) البدلات النقدية التي بدل ذلك من رسوم الحج والترتيب على الطابق والتاجر مما لا يقل عن السنة والعشرين مليوناً . وقد ألغي منذ انقضاء سنة ١٣٢٦ من الملاو التي لم أعرف غرضها وملاكا جميع الرسوم التي كانت تؤخذ باسم الملاكا كون وأخيرها ما كان ذلك عدا عن رسم الاعشاب أو الدواية (OCTROI) الذي كان وضعه من أهم موارد خانة الإيراد الاجنبية كما ألغيت الرسوم التي تؤخذ من الصيارف والمحلات العامة المنشأة حديثاً وجميع القوانين المتعلقة بالمعية المكلفة وإذا كرّ المرور في الجوازات وتحصيل بدلات الطرق عدا لا بدّ وإلغى الرسوم التي أحدثت في الحكومة بدون استناد على قانون أو نظام والغيت الرسوم التي كانت تستوفيها الحكومة عن أسعار الدلالية والورق والرسي والحطب والفحم والبارود والمباع ومعمل الزيت والصابون والصليق ومرور الحيوانات وميزان الفضة وغيرها كما الغيت رسوم الجسور والمنار سيف ولايات بغداد والبصرة والموصل والقدس وبعض جهات ايزمير فانها تركت البلدية

وقد كتب تحقيق مؤلف كاتب وشرح في بحث الأمة العثمانية وهو تابع في الثروة التي جمعاً قال فيه : ان ديون الدولة يوم تألفت ادارة الديون العمومية تحرير الضبط في قانون تأليف هذه الادارة وكانت يومئذ خارجة عن (٢٧٦٨٠٠٠٠) ليرة عثمانية فيجب إذا أردنا تحديد أن نجعل هذه الديون الحقيقية لا تجاوز ثلاثين مليون ليرة لان الزيادة المقررة في القانون هي قيمة اضافية لا حقيقية وقد جمعت الديون المذكورة

وقتئذ الى اربعة اقسام اعظمها وكان يشاول اكثر من الثلاثة ارباعها ما كان معروفاً عند اصحاب الدين باسم (ترتيب د)

وهكذا كانت المئة منه تختلف ابداً بين ١٧ و٢٠ والى على ماذكر ما تجاوزت قط قبل ان تظهر مسألة توحيد الديون ٢١ او ٢٢ كما ان مجلس الديون العمومية لم يدفع قط في مشتراه لاستهلاك الدين ثمنة فوق ذلك . والي الآن برهان جلي على ان قيمة الديون الحقيقية اعني قيمتها في البورص لم تجاوز قط ثلاثين مليوناً . وذلك ان مجلس الديون العمومية كان ولم يزل ينشر كل سنة خلاصة اعماله في رسالة مخصوصة يطبعها ويوزعها على اصحاب الدين . وقد وقعت يدي الآن اتفاقاً على رسالته عن عام ٣١٤ فوجدت ان الفائدة التي اداها المجلس تلك السنة عن الاقسام الاربعة المذكورة بلغت ١٠٠١٤٠٤٨٣ ليرة عثمانية فاذا اضفنا الى هذا المبلغ مايعود من صافي الواردات لاسهم السكة الحديدية الرومللية وهو ١٥٦٣٣٥ ليرة يبلغ المجموع ١٠١٧٨٠٠٨٠ ليرة واذا اخذنا رأس مال هذا المبلغ بحساب قيمة الديون الموحدة وجدنا ذلك لايبلغ ثمانية وعشرين مليوناً عير انه يجب لاجل تعيين مقدار الديون الخارجية وقتئذ ان نضيف الى هذا المبلغ قيمة الديون المضمونة بخراج مصر والدين الذي كان معروفاً بالتحويلات المتأخرة فيبلغ مجموع ذلك زهاء خمسين مليون ليرة وهذا يكاد لايتجاوز مقدار الدين الموحد الآن فاين هذا من ١٥٠ مليوناً .

اما ديوننا الخارجية الآن فهي كما يأتي وهي ارقام حقيقية راهنة لااعتبارية

٨٠٦٠٦٩٨	الديون المضمونة بخراج مصر
٥٢٣٩٤٦٥٩	الديون الموحدة
٣٣٣٢٥٥٤	ديون اخرى مودعة بمجلس الدين
٢٣٩٩٦٠٦	ديون بعض البيوت المالية
١٥٢٦٢٧٦١	ديون متوسط امر تأديتها لنظارة المالية (مدا القرضان الاخيران)
١١٩٩٦٢٨١	المجموع

فاذا اضفنا الى هذا المبلغ قيمة القرض الذي تنوي الحكومة عقده واضفنا عشرين مليوناً رأس مال مايدفع كل سنة مجملاً لشركات السكك الحديدية نجد ان مجموع ديون الامة ستجاوز في منتهى هذه السنة المالية مائة وخمسين مليوناً فتزيد عنها بوم تأدية الديون العمومية مايقرب من مائة مليون

قال على اني است من الذين يستعظمون هذا المبلغ ويرون ان احوالنا المالية وحتى العائلية لمجرد تراكم هذه الديون علينا . كلا وانما الخطر كله في سياسة الحكومة المالية واخرافها عن طريق الاقتصاد متبعة خطة التبذير والاسراف في جميع شؤونها وامورها مما لا يقف بنا عند هذا الحد بل يجرنا الى عقد القروض الجديدة لتحميل عاتق الحلفاء ما لا يقدرون على القيام باعبائه وتضييع آجل الامة بعاجل المة نحن في غنى عنها .

وان في ميزانية السنة الحالية اجلى برهان واعظم دليل على ما قدمت

تقررت ميزانية الدولة العمالية عن سنة ٣٣٦ بعجز يتجاوز عشرة ملايين ونصفاً من الليرات العثمانية ومهما قال الناطقون لهذا العجز لا ينقص عندي عن ثمانية ملايين فتحتاج الحكومة لسده ان تعقد قرضاً بقرب من عشرة ملايين وزيادة نحو ثلاثة ملايين عن العام الماضي .

ولا يخفى ان ديوننا الخارجية وتعاملات السكك الحديدية مع الواردات المخصصة لها مفوضة ادارتها جميعها الى دائرة اجنبية لا تأثير لحكومة في اعمالها وهذه الواردات مع النفقات وقائمة الديون المخصصة لها يجب في الحقيقة تنزيلها من الميزانية ايراداً ومصروفاً فاذا فعلنا ذلك رأينا ان صافي الواردات التي لحكومة حق التصرف بها يبقى عبارة عن ثمانية عشر مليوناً فاذا استقرضت الحكومة عشرة ملايين لسد عجز الميزانية تكون قد استقرضت ما يقرب من ستين في المائة من مجموع وارداتها فما ظن القراء عاجز لا يكتفي ان يصرف سنوياً على خاصته وأسرته جميع كديه وايراده بل يقترض فوق ذلك ستين في المائة من مجموع هذا الكسب والايراد اهـ .

حكم افرنجية

التأمل على ما يرغب فيه اكثر من الاستمتاع بما تملكه اليد هذا ليس من السعادة في شيء بل هو من شأن الطامع

ان ما تشمئز منه نفوس ارباب الافكار الصالحة من المناقشات هو انها تنتهي بالخصام

كثيراً ما يكون الاستهزاء افلاساً في الفكر .

ظمأ شيء ادل على الحذق اكثر من حسن السلوك